الطبقة الوسطى في العراق بين التهميش وردّ الاعتبار

د. ناجح العبيدي×

غلاء الاسعار يطيح بالطبقة الوسطى

مر العراق في السنوات الأخيرة بتحولات اقتصادية واجتماعية عميقة أدت إلى اتساع صفوف الطبقة الوسطى، ولكن هذه الطبقة لا تزال أبعد ما تكون عن أداء دورها المطلوب في المساهمة في إرساء الاستقرار ودعم التحول الديمقراطي.

أعادت ثورات الربيع العربي إلى الواجهة دور الطبقة الوسطى في تحديث المجتمعات العربية وخروجها من مأزق الأنظمة الشمولية والتشدد الديني. وعلى الرغم من أن القوى الحاكمة في بغداد اتخذت موقفا متحفظا، بل ورافض إزاء رياح التغيير التي هبت على العالم العربي، إلا أن العراق لن يبقى بمنأى عن هذه التحولات العاصفة والتي تطرح بقوة الدور الحالي والمتوقع للفئات الاجتماعية المختلفة.

ويراهن الكثير من الخبراء ومن بينهم الخبير الأمريكي من أصل إيراني ولي نصر والذي يعمل كمستشار للرئيس الأمريكي باراك أوباما على الطبقة الوسطى كمحرك للتغيير المنشود في الشرق الأوسط ولربط اقتصاديات بلدانه بالاقتصاد العالمي. في المقابل، هناك آراء متشائمة عبّر عنها على سبيل المثال الشاعر أدونيس الذي يقلل من أهمية مفهوم الطبقات في دراسة المجتمعات الإسلامية بسبب تمسّك جميع الفئات بالإيمان الديني وعدم تبنيها مبدأ فصل الدين عن الدولة.

غير أن هذا الرأي ينطلق من تقييم آني يعكس مخاوف الحاضر ولا يأخذ التطورات المحتملة بنظر الاعتبار. ويرى كثيرون أن انحسار الطبقة الوسطى كان سببا رئيسا لانتشار الأفكار والتيارات الشمولية والمتطرفة في معظم المجتمعات العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فقد شهدت هذه الفترة في العراق تغييرات كثيرة في التركيبة الاجتماعية انعكست في تنامي دور فئات وطبقات معينة على حساب أخرى. ومن دون شك فإن هذه التأثيرات جاءت نتيجة للسياسات الحكومية وكذلك للأحداث الجسام التي مر بها البلاد من انقلابات وحروب وحصار وصراعات سياسية وقومية ومذهبية، هذا بالإضافة إلى الانفجار السكاني وظاهرة الهجرة.

ومن الملفت للنظر أن هذه التحولات كثيرا ما تتخذ أشكالا حادة وعنيفة يصعب تفسير أسبابها كما ظهرت مثلا في الفوضى التي رافقت عملية الإطاحة بالنظام الدكتاتوري وما بعدها. غير أن فهم الدور المستقبلي للطبقة الوسطى في العراق يتطلب أيضا تحليل الأسباب التي أدت الى ضعف هذا الدور وتأثير ذلك على التطورات الحالية.

من هي الطبقة الوسطى؟

يصعب حاليا تحديد حجم الطبقة الوسطى في العراق نظرا لعدم توفر بيانات موثوق فيها عن توزيع الدخل إضافة الى التغييرات السريعة الجارية في العراق. كما لا يوجد تعريف موحد للطبقة الوسطى.

فهي توصف عادة بأنها الشريحة التي تقع من حيث الدخل والملكية بين الطبقة الغنية والفقيرة. ولكن مثل هذا التعريف يتسم بالعمومية و يفتقر للمعيار الكمي. ولذا تستعين الكثير من معاهد الأبحاث الاقتصادية بمستوى دخل الأسرة كمعيار لتحديد الانتماء للطبقة الوسطي. وهي تستند في ذلك الى ما يسمى بالدخل الوسيط وهو مؤشر إحصائي يمثل النقطة الفاصلة بين النصف الأعلى (الأغنى) وبين النصف الأقل (الأفقر) في المجتمع. ففي الاتحاد الأوروبي مثلا يعتبر كل من يحصل على دخل صاف يتراوح بين ٧٠ إلى ١٥٠ في المئة، من هذا الدخل المتوسط جزءا من الطبقة الوسطى. ويمكن للمعاهد العراقية المتخصصة اعتماد مثل هذه المؤشر لتحديد الوزن الكمي للطبقة الوسطى.

وبشكل عام فإن الطبقة الوسطى تضم صغار أرباب العمل والتجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة والمثقفين والأكاديميين ومدراء الشركات وموظفي الدولة وغيرهم. وهي توصف عادة بأنها الطبقة الميسورة اقتصاديا والمستنيرة عقليا، إذ أنها لا تتميز بدخلها المرتفع فحسب وإنما أيضا باهتماماتها بالتعليم والتأهيل والثقافة والفن وغيرها. بيد أن هذه الصفة لا تأتي تلقائيا وإنما تعتمد جملة من الظروف.

تهميش وإضعاف

شهدت العقود الأخيرة من تاريخ العراق تراجعاً مستمرا في دور الطبقة الوسطى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا نتيجة عوامل متعددة، من بينها العامل الديموغرافي.

فالعراق لا يزال يسجل نموا سريعا للسكان يزيد على ثلاثة في المئة سنويا ،ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم. ويلاحظ أن هذا النمو يختلف من فئة الى أخرى، إذ توجد عادة علاقة بين الفقر ومعدل نمو السكان في ظاهرة تشمل معظم بلدان العالم. وهذا يعني أن الانفجار السكاني يتركز بالدرجة الأولى في الفئات الفقيرة والمعدمة والتي تشعر بالغبن والتمييز وتشكل عادة أرضية خصبة لانتشار التطرف والراديكالية بكل أشكالها. وبطبيعة الحال فإن نمو السكان السريع يأتي على حساب النسبة العددية للطبقة الوسطى.

كما كان للسياسات الاقتصادية المعتمدة منذ بداية الستينات دور حاسم في إضعاف الطبقة الوسطي. فقد أدت إجراءات التأميم والمصادرة باسم الاشتراكية الى القضاء على الاساس الاقتصادي للفئات الوسطى وترسيخ هيمنة الدولة الشمولية مقابل تلاشي المجتمع المدني.

وفي نفس الوقت انتشرت الإيديولوجيات التي تمجد "الطبقات الكادحة" وتستهزئ بـ" البرجوازية الصغيرة" وتحارب القطاع الخاص وتستهين بدور المبادرة الخاصة والمهن الحرة في عملية التنمية.

وتحول هذا التوجه الى نهج ثابت في فترة السبعينات مع تأميم النفط والقفزات المفاجئة في أسعار النفط التي سمحت للدولة الريعية بالتحول الى أكبر رب عمل. وبهذا تحولت الطبقة الوسطى عمليا الى مجرد تابع للدولة بدلا من أن تكون قوة مستقلة إزاءها. وجاء الحصار في التسعينات وما رافقه من تضخم جامح وانهيار مريع للدينار العراقي ليقضي على البقية الباقية من الطبقة الوسطى التي انزلق معظم أفرادها إلى مهاوي الفقر.

وبهذا انقسم المجتمع عمليا الى أغلبية ساحقة تعاني فقرا مدقعا ،وحفنة صغيرة من الأثرياء المرتبطين مباشرة بقمة النظام الدكتاتوري. كما ساهمت الهجرة الواسعة في اضمحلال صفوف الطبقة الوسطى ،نظرا لأن من يغامر بالهجرة ينتمي عادة للفئات النشطة اقتصاديا. وهو ما أدى عمليا الى استنزاف الموارد البشرية في ظاهرة لا يزال يعانيها العراق حتى يومنا هذا.

نحو إعادة الاعتبار للطبقة الوسطى

منذ الإطاحة بالنظام الشمولي في ربيع عام ٢٠٠٣ والمجتمع العراقي يمر بتغييرات عميقة لم تقتصر على مجيء طبقة سياسية جديدة فحسب، وإنما أسفرت أيضا عن تحولات عميقة في بنية المجتمع. ويبدو أن الإدارة المدنية الأمريكية في العراق برئاسة بول بريمر حاولت منذ البداية إنعاش الطبقة الوسطى من خلال رفع الرواتب وتحرير التجارة والاقتصاد واعتماد برامج لتطوير الاقتصاد المحلي وتشجيع المشاريع الصغيرة وتوفير القروض الصغيرة لصغار الحرفيين.

وعلى الرغم من عشوائية هذه القرارات، إلا أنها ساهمت في تحسين مستوى الدخل لفئات واسعة. ثم جاء ارتفاع أسعار النفط العالمية ليتيح لحكومة نوري المالكي مواصلة سياسة رفع الرواتب وزيادة أعداد موظفي الدولة في محاولة لكسب تأييد فئات أوسع للوضع الجديد. ومن دون شك فقد أدت هذه السياسية الى اتساع صفوف الفئات الوسطى، غير أنها لم تنجح حتى الآن في حل إشكالية تبعية الطبقة الوسطى للدولة.

كما أن أمراض دولة المحاصصة والفساد والمحسوبية والبيروقراطية تؤثر أيضا على الدور المنشود للطبقة الوسطى. فالسواد الأعظم من الأثرياء الجدد منهمك حاليا باقتناص الفرص وتحقيق الربح السريع.

إن النهوض بدور الفئات الوسطى يتطلب أولا تعديلا جذريا للسياسات الاقتصادية بهدف تقليص الطابع الريعي للدولة. ولن يتحقق ذلك إلا في إطار مشروع شامل لتحديث المجتمع وتعزيز نفوذ المجتمع المدني بالاستناد إلى عملية تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة. ويتطلب ذلك أيضا اعتماد برامج ناجعة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز العاطلين من الأكاديميين وخريجي الجامعات على ممارسة المهن الحرة كبديل للوظيفة الحكومية. ويمكن للدولة أن تسهم في ذلك عبر تحسين المناخ الاستثماري وتوفير ظروف أفضل للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومن المهم أن يفهم صناع القرار أن إعادة تأهيل الطبقة الوسطى هو ليس ضرورة اقتصادية فحسب، بل هو أيضا عامل حاسم للتخفيف من حدة الاستقطابات الاجتماعية ولإرساء السلم الأهلي والاستقرار في مجتمع لا يزال يعاني فوضى غير مسبوقة.

(نقاش)

×باحث اقتصادي عراقي مقيم في برلين

فضاءات

■ د. مهدي صالح دوّاي
Mahdy Salih Dawai

المرآة العاكسة

تمارس العملات الوطنية للدول أدواراً اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية بالغة الآثار والنتائج ، باعتبار تلك العملات مرايا عاكسة للأداء الاقتصادي بأنشطته المختلفة ، بل إن انتكاسات العملة قد تمس سيادة البلد عندما تلجأ البلدان الى إجراءات نقدية ومالية غير مدروسة لإنقاذها . وعلى مدى العقود الأربعة الماضية عبّر الدينار العراقي عن زئبقيته المتأرجحة اتجاه المتغيرات السياسية والاقتصادية التي عاشها العراق ، وبالنتيجة أصبح إنعاش الدينار العراق مسألة وطنية واختبار حقيقي للسلطتين التشريعية والتنفيذية نحو هذا الهدف الاستراتيجي.

فقد اعتمد البنك المركزي العراقي نمط (سعر الصرف الثابت) خلال عقدي السبعينات والثمانينات ، فكان الدينار يعادل(٣،٣٣ دولار) ، إلا أن ظروفاً سياسية واقتصادية غير مواتية شهدها عقد التسعينات ،قد أدت إلى انهيار قيمة العملة العراقية بشكل غير مسبوق ، مما قاد الى اعتماد نمط (سعر الصرف العائم) ، أي ترك قوى العرض والطلب هي المحددة لقيمة الدينار العراقي ، ومنذ العام ٢٠٠٤ لوحظ استقراراً في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار (١٥٠٠ دينار لكل دولار)، واستمر التحسن وصولاً الى ١٢٠٠ دينار للدولار الواحد ، في ظل اعتماد ما يعرف (بسعر الصرف المدار) وهو نمط يأخذ من سمات كلا النمطين السابق ذكرهما ، فالبنك المركزي قد احكم السيطرة على تقلبات الدينار العراقي في ظل بعض الانفراجات السياسية والاقتصادية لما بعد ٢٠٠٧ .

وفي إعلانه التفاؤلي ، بيّن البنك المركزي العراقي أن احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي ارتفعت الى نحو ٥٨ مليار دولار ، ومن المتوقع أن تواصل الارتفاع بفضل زيادة الإيرادات النفطية ، وهذا ما يشكل معياراً مهماً للبنك المركزي باتجاه اعتماد نمط ايجابي في تحديد سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية،لاسيما مع إمكانية زيادة صادرات النفط العراقية ، بعد انجاز جولات من التراخيص النفطية ، وإمكانية تشريع قانون النفط والغاز ، إضافة الى إطلاق البنك المركزي مشروع حذف الاصفار الثلاثة ، بما يعزز من القيمة الاعتبارية للدينار العراقي بعدما تجاوزت كتلته النقدية الـ (٢٥) تريليون دينار .

وما يمكن التأكيد عليه بهذا الخصوص ، أن الدينار العراقي في ظل أحادية الاقتصاد العراقي المرتكز على الصناعة الاستخراجية ، سيبقى رهناً بالعديد من المتغيرات وتحديدا الخارجية منها ، فالفرص مواتية في المدى المنظور لتحقيق المزيد من التفاؤل في ظل سياسات نقدية ومالية وتجارية داعمة لتنويع مصادر الدخل ، وجاذبة لرؤوس الأموال العراقية والعربية والأجنبية للاستثمار في العراق ، تدعمها بنى تحتية متكاملة ، وإرادة سياسية راعية لتلك الأنشطة الاقتصادية بمزيد من التحسن الأمني وإنضاج التشريعات المحفزة للاستثمار، وبهذا التضافر الرسمي والمجتمعي سيمثل الدينار العراقي المؤشر الحقيقي للمرور نحو آفاق التطوّر والعالمية.

مصطلحات اقتصادية

إعداد: ليث محمد رضا

صك فاسد

هو صك مردود لا يقوم المصرف بدفعه إلى حامله حيث ليس له رصيد كاف. ولنأخذ المثال التالي : يتقدم حامل شيك مردود إلى المصرف بغرض استلام مبلغ المال المذكور فيه ، ولكن هذا المبلغ يزيد على رصيد صاحب رقم الحساب بالمصرف، فيعترض المصرف ولا يقوم بصرفه، وقد يقوم المصرف بصرف الصك نظير مقابل يحتسبه على صاحب الحساب بالمصرف، وهذا يعتمد على شروط المصرف في التعامل، إذا كان فرق المبلغ المذكور في الصك ورصيد صاحب رقم الحساب في المصرف صغيرا ، فقد يقوم المصرف بدفع المبلغ إلى حامل الصك المردود، ويصبح هذا الفرق ديناً على صاحب رقم الحساب يدفع عنه فائدة للمصرف حتى يقوم بتسديده، إذا كان الفرق بين المبلغ المذكور في الصك المردود ورصيد صاحب رقم الحساب كبيرا ، يكون احتمال عدم صرف المبلغ إلى حامل الصك كبيرا ، ويُرد الصك المردود. عندئذ يمكن لحامل الصك المردود الذهاب إلى القضاء للحصول على حقه، يتعامل القضاء مع تلك الحالات كجنحة في الحالات البسيطة أو كجريمة في الحالات الجسيمة وعند تكرارها من قبل فاعلها.

×××

شركة قابضة

يطلق على الشركة الضخمة التي تحتوي على شركات عدة تابعة لإدارتها، حتى لو لم تكن هذه الشركات في نفس المجال. وهذه الشركة تقوم على أساس من المساهمة الفعلية في رؤوس الأموال للشركات التابعة والتعاون بين الشركات أعضاء المجموعة دون احتكار معلن أو مغطى.

الشركة القابضة، فنقول إن القوانين التجارية المقارنة اختلفت حيال تعريف هذه الشركة، ولكن العنصر الأساسي من عناصر التعريف الذي لا خلاف عليه هو أن الغرض الرئيس لهذه الشركة هو المشاركة في رأسمال شركة أو شركات أخرى عدة بغرض السيطرة عليها، وتسمى هذه الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة بأنها شركات تابعة أو وليدة Subsidiaries، كما تسمى الشركة القابضة أحيانا باسم «الشركة الأم»، ويطلق على هذه الشركات الواقعة تحت سيطرة شركة قابضة واحدة مصطلح «مجموعة الشركات». توجب بعض القوانين أن يقتصر غرض الشركة القابضة على غرض وحيد هو المساهمة في رأسمال شركات أخرى بغرض السيطرة عليها وإدارة حافظة الأوراق المالية التي تمتلكها في الشركات التابعة، ولا تجيز لها أن تمارس أي نشاط اقتصادي آخر ويسمح البعض الآخر من القوانين للشركة القابضة أن تمارس أعمالا أخرى إلى جانب الغرض الأساسي وهو المشاركة في شركات أخرى.

ارتفاع مؤشر سوق الأوراق المالية بنسبة ٠،٠٢ %

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ارتفع مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة الأسبوع الختامية أمس الاول الخميس بنسبة ٠،٠٢ بالمئة، مسجلا ١٤٥،٨٨ نقطة.

وذكرت نشرة السوق اليومية أن القطاع المصرفي ما زال مهيمناً على حجم التداولات فيما تتأرجح القطاعات الأخرى عند نسب متفاوتة. وقالت النشرة إن عدد الأسهم المتداولة في جلسة آخر الأسبوع الماضي تجاوز ٩٢١ مليون سهم بقيمة مليارين و ٢٢٢ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٦٣٥ عقد تداول وتم تداول سهم ٢٨ شركة مساهمة من اصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا ، ارتفعت أسعار أسهم ١٤ شركة .

وأضافت النشرة انخفاض اسعار اسهم ٤ شركات ، فيما حافظت ١٠ شركات على اسعار اسهمها .

وبينت النشرة ان القطاع المصرفي شهد داول اسهم ٩ شركات ، انخفضت اسعار اسهم شركتين ، وارتفعت اسعار اسهم ٣ شركات ، فيما حافظت ٤ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٧٤٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليارا و ٥٥٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٣٥ عقد تداول. وتابعت: ان القطاع الصناعي شهد تداول اسهم ٥ شركات ، انخفضت اسعار اسهم شركتين منها ، وارتفعت اسعار اسهم شركتين أخريين ، فيما حافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ١٠٩ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٢٠٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٦٨ عقد تداول.

في سوق الاوراق المالية

وأوضحت النشرة ان قطاع الفنادق شهد تداول اسهم ٣ شركات ، ارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة ، و حافظت شركتان على اسعار أسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليوني سهم بقيمة تجاوزت ٤١ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٥ عقد تداول، فيما شهد قطاع الخدمات تداول اسهم ٦ شركات ، ارتفعت أسعار اسهم ٤ شركات منها ، و حافظت شركتان أخريان على اسعار أسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٢٦ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٩٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٠١ عقد تداول.

وبيّنت النشرة انه جرى تنفيذ ٢٠٣ عقود شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات الخدمات والصناعة والمصارف والزراعة ، فيما جرى تنفيذ ٧ عقود بيع في قطاعي المصارف والصناعة

وذكر مراقبون لحركة السوق ان حجم التداولات فيه يأتي منسجما مع طبيعة النشاط الاقتصادي في العراق، متوقعين انتعاش حركته مع تصاعد النشاطات الاقتصادية في القطاعات المختلفة.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠